

بسم الله الرحمن الرحيم
الجمهورية الجزائرية
جامعة قاصدي مرباح
كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية
قسم علوم التسيير

الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين

ظل التطورات العالمية الراهنة
2008 12-11

تقويم تجارب الإصلاح المصرفي في السودان

محمد الطيب
أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية
خبير اقتصادي ومصرفي

المقدمة

لقد مرت العديد من الدول النامية والآخذة في النمو والصناعية ، وكذلك البلدان العربية بمشكلات عديدة في القطاع المصرفي فيما يتعلق بتطبيق الإصلاحات المصرفية لاسيما بعد تحرير التجارة. وقد ظهرت على الساحة العديد من البرامج التي تهدف إلى معالجة مشكلات القطاع المالي التي نتجت من السياسات غير السليمة للاقتصاديات الكلية والإشراف الحكومي غير المناسب والتدخل غير السليم في الأسواق المالية. ولقد ركزت برامج الإصلاح المصرفي على التقيد بالمعايير الدولية لاسيما معايير لجنة بازل I و II واتفاقية تحرير تجارة الخدمات. تأتي أهمية البحث للوقوف على تجربة الإصلاح المصرفي في السودان من خلال السياسات والإجراءات التي تم تطبيقها خلال الفترة 1991-2006م ، وربط ذلك بالمتغيرات العالمية . حيث يستعرض البحث المرحلة الأولى للإصلاح المصرفي في السودان في عقد التسعينات من القرن العشرين ، والمرحلة الثانية في العقد الأول من الألفية الثالثة ، والتي شملت السياسة المصرفية الشاملة وسياسة الإصلاح و إعادة الهيكلة (المرحلة الأولى ، 2000-2002) والمرحلة الثانية من ذات السياسة (2003-2007) ، هذا بالإضافة الى الإصلاح في البنك المركزي . كما يسعى البحث إلى دراسة مؤشرات تقويم سياسات الإصلاح المصرفي مثل رأس المال والموجودات والتوظيف ، والودائع. كما يتناول البحث آثار تطبيق سياسات الإصلاح المصرفي على اقتصاديات المصارف السودانية باستخدام مؤشرات العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول وصافي الربح ، ومساهمة المصارف في التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

المحور الأول

المفاهيم الأساسية للإصلاح

إن إصلاح الجهاز المصرفي يتكون من عنصرين رئيسيين، العنصر الأول هو إصلاح البنوك المركزية والعنصر الثاني هو إصلاح البنوك التجارية أو بمعنى أدق مؤسسات الوساطة المالية التي تقبل الودائع .

أولاً: مفهوم الإصلاح الاقتصادي: هو عملية اقتصادية اجتماعية سياسية ثقافية شاملة ومستمرة تستدعي فك الارتباط بين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وإعادة صياغتها من جديد بحيث يؤدي ذلك لظهور أفكار وقيم وعلاقات اقتصادية واجتماعية جديدة تؤدي لزيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين. وقد شملت الإصلاحات الهيكلية المنفذة في إطار برامج التصحيح الشامل في بعض بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على العديد من المجالات، أهمها إصلاح النظام الضريبي وإعادة هيكلة المؤسسات العامة من خلال برامج الخصخصة وإتباع سياسات "واقعية" لسعر الصرف، وتخفيف وإزالة القيود على الأسعار وتحرير ترتيبات التسويق والتوزيع وتشجيع الاستثمار، إضافة لإصلاح الجهاز المصرفي من حيث تحرير سعر الفائدة وتطوير واستحداث أدوات مالية جديدة والتحول باتجاه الاعتماد على الوسائل غير المباشرة في إدارة السياسة النقدية وتعزيز كفاءة البنوك التجارية وتقوية وسائل الرقابة عليها، وأخيراً الإصلاح التجاري بإزالة القيود الكمية على الاستيراد وتبسيط الإجراءات وتخفيض الحدود القصوى للتعريف الجمركية، وتشجيع القطاع الخاص لتولي الدور الرئيسي في الإنتاج والتصدير والنشاط الاقتصادي بوجه عام، وتحرير الأنشطة الاقتصادية من القيود والتوجه الإداري اللامركزي وإفساح المجال أمام آلية السوق لتقوم بالدور الأساسي في تخصيص الموارد(1).

ثانياً : مفهوم الإصلاح المصرفي :

الإصلاح المصرفي هو مجموعة من العمليات الشاملة والمستمرة التي تتضمن إعادة الهيكلة وتطوير الأنظمة والقوانين والتشريعات بحيث تساهم في زيادة حجم قطاعات الاقتصاد الوطني.

من التعريف الوارد أعلاه يمكن استخلاص مجموعة من خصائص الإصلاح المصرفي تتمثل في الآتي:-

(1) إلغاء التخصص المصرفي والتحول إلى المصرف الشامل الذي يقوم بأكثر الأعمال المصرفية ويستطيع توزيع القروض قطاعياً وجغرافياً ليخفف من مخاطر الاستثمار كما ويضمن الانتشار الواسع لفروعه.

(2) تشكيل رأس مال بشري وذلك بتوظيف الموظفين الكفؤين و تدريبهم وتأهيلهم.

(3) إعداد أنظمة رواتب وأجور ونظام جديد للحوافز .

(4) إعطاء الصلاحيات للإدارة والفروع والأقسام والموظفين وذلك لجذب الزبائن.

(5) إعادة هيكلة الإدارات والأقسام وإنشاء إدارات وأقسام يتطلبها العمل المصرفي الحديث.

(6) تطوير أنظمة العمليات والخدمات المصرفية التي تتماشى مع عمليات المصارف العالمية.

(7) استخدام التقنية المصرفية وتطوير أنظمة المعلومات.

(8) تطبيق مقررات لجنة بازل (2) .

ثالثاً : مفهوم التحرير المصرفي:

يعني التحرير المصرفي مجموعة الإجراءات التي تسعى إلى خفض درجة القيود المفروضة على القطاع المصرفي. وبالمعنى الواسع هو مجموعة الإجراءات التي تعمل على تطوير الأسواق المالية وتطبيق نظام غير مباشر للرقابة النقدية وإنشاء نظام إشرافي قوي. هذا و تقوم سياسة التحرير المصرفي بإعطاء السوق الثقة الكاملة وعدم وضع قيود أمامه وترك معدل الفائدة حراً دون حدود قصوى ، وذلك يؤدي إلى زيادة الاستثمارات وتحسين نوعيتها بزيادة الادخار والتحكم في الأسعار. لكن مفهوم التحرير المصرفي بهذا النمط يصعب تطبيقه في الدول النامية لهشاشة اقتصادها . لذلك نرى أنها تلجأ إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتمويل عمليات التنمية ولما كان من الصعب تطبيق السياسة التحريرية فإنها تدرج بحذر كما انه تكون هناك رقابة حذرة من البنك المركزي على البنوك التجارية.

مبادئ عملية التحرير المصرفي:

وهما مبدأين:

1/ تمويل المشاريع بالقروض المصرفية.

2/ ترك سعر الفائدة يحدد بواسطة قوى السوق.

فان زيادة الأموال الموجهة للقروض يؤدي إلى زيادة الاستثمار ومن ثم زيادة النمو الاقتصادي ، والأموال الموجهة للقروض تأتي من الادخار الذي يشجعه سعر الفائدة المحدد بواسطة قوى السوق (3).

رابعاً : إجراءات التحرير المصرفي:

يمكن إبراز إجراءات التحرير المصرفي في الآتي:-

1) إلغاء القيود على سعر الفائدة صعوداً وهبوطاً (لا يمكن تطبيقها في النظام المصرفي الإسلامي)

2) إلغاء السقوف الائتمانية والاحتياط القانوني، ولو انه في الدول النامية يمكن التخلي عنه تدريجياً لأنه قد ينفلت الزمام فتتدخل السلطة النقدية بسبب التعسر والعجز عن التسديد.

3) استقلالية المؤسسات المالية.

4) خصخصة البنوك الحكومية.

5) تحسين درجة الشفافية في المعلومات

6) تحسين درجة حماية المودعين والمستثمرين وذلك بإنشاء صناديق ضمان وتأمين.

7) إطلاق الرسوم والعمولات

8) إعادة تدبير رأس المال المصرفي.

خامساً : أهداف التحرير المصرفي: تتمثل أهداف التحرير المصرفي في الآتي؛-

أ/ تعبئة الادخار المحلي والأجنبي لتمويل الاقتصاد عن طريق رفع معدلات الاستثمار

ب/ خلق علاقات بين أسواق المال المحلية والأجنبية من اجل جلب أموال لتمويل الاستثمار

ت/ تحرير التجارة الخارجية.

ث/ رفع فعالية الأسواق المالية لتكون قادرة على المنافسة.

ج/ تحرير التحويلات الخارجية وحركة رؤوس الأموال.

سادساً : عوامل نجاح التحرير المصرفي:

هناك أربعة شروط لنجاح الإصلاح المصرفي:-

1- توافر الاستقرار الاقتصادي: لتحقيق الاستقرار الاقتصادي لا بد من اتخاذ إجراءات

وقائية وأخرى علاجية. فالوقائية قبل حدوث الأزمات المصرفية للحد من المخاطر المالية وحماية

المودعين بواسطة الرقابة الحكومية والمراجعة الخارجية. أما العلاجية فبعد وقوع الأزمات وتتمثل في التأمين على الودائع وتوفير السيولة بواسطة الإقراض من البنك المركزي.

2- توافر المعلومات والتنسيق بينها: المعلومات المقصودة هنا هي المعلومات الخاصة بالسيولة وإدارة المؤسسات المالية والتي يمكن بواسطتها تحديد العائد والخطر والتنسيق بين المعلومات هو تحديد العلاقة بين معدل الفائدة ودرجة الخطر وبين معدل الفائدة والأرباح إذ انه كلما زاد معدل الفائدة والخطر زاد العائد. وبالتالي فان توفر المعلومات يساعد على كشف أداء المشروعات مما يضطر الحكومة في بعض الأحيان للتدخل .

3- إتباع التسلسل أو التدرج والترتيب في مراحل التحرير المصرفي: أن تكون البداية بالمستوى المحلي ثم إلى المستوى الخارجي (فمثلاً نبدأ بالخصخصة ثم رفع الرقابة على تدفق رؤوس الأموال في التجارة الخارجية).

4- الإشراف على الأسواق المالية : وهذا يعني التدخل الحكومي أو السلطة النقدية لضمان الشفافية وتحليل المخاطر و أدوار المراجعين الخارجيين ولقد ساهمت لجنة بازل في تأكيد هذا المفهوم من اجل سلامة البنك (4).

سابعاً : مرتكزات الإصلاح المصرفي العالمية:

يمكن النظر لمرتكزات الإصلاح المصرفي من خلال تناول اتفاقية تحرير الخدمات المصرفية وكيفية قياس الملاءة المصرفية في إطار مقررات بازل II التي سوف تطبق في مطلع العام 2007م، ولذلك يتوجب على المصارف في مختلف البلدان ضرورة الاستعداد لتطبيقها مع إبداء الملاحظات حولها ، لذا سوف تشكل مواكبة هذه التطورات ضرورة اتباع إجراءات إصلاحية محددة.

(1): اتفاقية تحرير الخدمات المصرفية: تعتبر اتفاقية الجاتس بشأن تحرير تجارة الخدمات المصرفية والمالية والدولية أول اتفاق متعدد الأطراف لتنظيم التجارة الدولية ، بعد أن خضعت تلك الصناعة إلى قيود متشددة وحواجز تنظيمية من قبل الدول الصناعية ، وذلك في أعقاب فشل العديد من المصارف الدولية في إخضاع المصارف العاملة عبر الحدود بما فيها مصارف الدول النامية لقوانين وتشريعات تتعلق بقواعد التمويل وضماناته وضوابط محكمة

لأنظمة الرقابة المصرفية لاسيما بشأن كفاية راس المال والرقابة الشاملة ، إضافة إلى شدة المنافسة الناجمة عن تمتع الدول الصناعية بالميزة النسبية في خدمات الصناعة المالية والمصرفية مقارنة بالدول النامية، التي لازال من جانبها الكثير من اوجه الإصلاح لتحرير نظم التجارة وحركة رؤوس الأموال.

(2): قياس الملاءة المصرفية في إطار مقررات بازل II : يعتمد المعيار

الجديد بدرجة كبيرة على الشفافية والإفصاح ، خاصة وان تحليل المخاطر يحتاج إلى شفافية وإفصاح وهذا ما تتمتع به الدول المتقدمة . أما النظم الاقتصادية والمصرفية في الدول النامية ومنها بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فإنها تعاني من :-

1- فقر الأنظمة الاقتصادية إلى الأسواق المالية النشطة وبالتالي شح أدوات راس

المال

2- عدم الإفصاح والشفافية ، ومن ثم فان التصنيف الداخلي للمخاطر لن يكون بالكفاءة أو الفاعلية ، لاسيما وانه ليست لديها مقدرة على تصنيف الديون وربطها بضعف الإفصاح والشفافية .

3- إن المعيار الجديد هو محاولة من لجنة بازل لدعم المعيار العالمي المستخدم حاليا ، فهو يمثل المعيار القديم زائداً مخاطر التشغيل وغيرها من المخاطر إلى مخاطر الائتمان والسوق ، ويندرج من ذلك تطوير أسلوب إدارة المخاطر عن طريق إيجاد أكثر من طريقة للتعرف على المخاطر أو تحديدها مع استخدام أكثر من معيار لقياسها ، مع الأخذ في الاعتبار القواعد التي تحكم الرقابة على المخاطر ومتابعتها(5).

المحور الثاني

تطور الإصلاح المصرفي في القطاع المصرفي السوداني

خلال الفترة 1991-2007

إن النظام المصرفي السليم يساهم في النمو الاقتصادي عن طريق ضخ الموارد المالية في الاقتصاد، لا سيما للنشاطات ذات الإنتاجية العالية مع مستوى معين من المخاطر. كما يوفر النظام المصرفي أيضاً خدمات المدفوعات ويؤمن الخبرة والمشورة للقطاعات الاقتصادية وللحكومة، ما يساعد على الاستخدام الكفء للموارد، ويزيد من كفاءة النشاطات الاقتصادية. بينما تعيق المصارف غير السليمة التخصيص الكفء للائتمان، وتفرض التكلفة العالية على عمليات الوساطة المالية، وتكون نتائجها المالية أقل بكثير من المحتملة، ويعود ذلك إلى الاختيار السيئ للمقترضين وتمويل المشاريع التي تحتوي على درجة عالية من المخاطرة. من جانب آخر يعتمد حجم دورة الأعمال جزئياً على سلامة النظام المصرفي، وتعتبر أزمات القطاع الحقيقي لا سيما انخفاض النشاط الاقتصادي المساهم الأول في مشاكل النظام المصرفي. فمن المحتمل أن تستخدم المصارف التي تكون أرباحها غير كافية الودائع التي لديها لتغطية تكاليف التشغيل الأمر الذي يؤدي إلى تشويه دورها في عمليات الوساطة المالية، ويُخفض من قيمة موجوداتها الصافية. ويبرز ضعف النظام المصرفي بشكل خاص في الاقتصاديات النامية والانتقالية والتي تكون فيها أسواق رأس المال غير متطورة، ولا تؤمن أدوات مالية بديلة، وتعاني من ضعف المركز الائتماني لديها وتتقصها الكفاءات الإدارية المؤهلة(6).

أولاً : المؤشرات الكلية للاقتصاد السوداني

جدول رقم (1)

مؤشرات الاقتصاد السوداني
خلال الفترة 1998-2006م

2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	البيان
8	8.3	9.1	6	5.9	6.4	8.3	6	6	الناتج المحلي الإجمالي%
7.2	8.4	8.7	7.7	8.3	4.9	8	16.2	17	التضخم%
17.87	1398	960.4	734.1	563.3	432.2	346.7	257.9	206.9	عرض النقود(مليار دينار)
29	43.5	30.8	30.3	30.3	24.7	34.4	24.6	29.6	معدل نمو عرض النقود%
217	243	258	261.2	264.5	261	260.3	258	240	سعر الصرف(دينار)
5656	4824	3778	2542.2	1949.1	1698.7	1806.7	780.7	595.7	الصادرات السلعية(مليون دولار)
7104	5945	3586	2536.1	2152.8	2024.8	1366.4	1256.2	1732.2	الواردات السلعية(مليون دولار)
1448	1121	(192)	6.1	(203.7)	(326.1)	440.3	(476.1)	(1136.5)	الميزان التجاري (مليون دولار)

*المصدر : بنك السودان التقارير السنوية ، خلال الفترة 1998-2006م.

يشير الجدول رقم (1) الى الآتي:

1-ارتفاع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ، حيث تراوح ما بين 5.9-9.1% ، وهذا يعتبر مؤشر جيد لاقتصاديات دولة نامية ، أما معدلات التضخم فعلى الرغم من ارتفاعها في العامين 1998 و 1999 إلا أنها انخفضت في العامين التاليين (2000 و2001م) ثم استقرت في الأعوام التالية (2001-2006م).

2- تراوحت معدلات نمو عرض النقد ما بين 24.6-43.5% خلال الفترة المشار إليها ، ألا انه على الرغم من الارتفاع فان معدلات التضخم كانت اقل من ذلك بكثير مما يشير الى توجيه الزيادة في عرض النقود الى الإنتاج وليس الاستهلاك.

3-شكل سعر صرف العملة الوطنية انخفاضاً طفيفاً خلال الفترة 1998-2002/ ، ثم ارتفع خلال الفترة 2003-2006م، بسبب سياسات النقد الأجنبي والإجراءات الصادرة من البنك المركزي في هذا الشأن.

4-سجل الميزان التجاري عجزاً في بعض الأعوام وفائضاً في أعوام أخرى ، بسبب توافر النقد الأجنبي الناتج من تصدير البترول السوداني والحصول على حسيطة ساعدت في اتخاذ إجراءات هدفت الى تقوية العملة الوطنية، ويستخلص من ذلك نجاح البنك المركزي في إدارة النقد الأجنبي بصورة جعلت هناك استقراراً في الأسعار والموارد(7).

انتهج بنك السودان المركزي حزمة من السياسات المصرفية، بهدف تقويم و إصلاح المؤسسات المصرفية في السودان بما فيها فروع المصارف الأجنبية القائمة . ولعل من ابرز تلك السياسات ما يلي:

ثانياً : برامج الإصلاح المصرفي – في عقد التسعينات (1991-1998) :
بدأت المرحلة الأولى في أوائل التسعينات وحتى العام 1998 التالية.

(1) الجوانب القانونية : صدرت عدة قوانين ولوائح تنظم العمل المصرفي مثل قانون تنظيم العمل المصرفي 1 والذي ينظم العلاقة بين بنك السودان والمؤسسات المالية.

- قانون بنك السودان المركزي .
- قانون بيع الأموال المرهونة لاسترداد الحقوق على العملاء وحماية البنوك التجارية وتخفيض نسبة الديون المتعثرة.
- قانون سوق الخرطوم للأوراق المالية.
- قانون صندوق ضمان الودائع.

(2) الجوانب الإدارية: في مجال الإصلاحات الإدارية قام بنك السودان بالآتي:

- مشروع توفيق الأوضاع والذي يهدف إلى إصلاحات إدارية ومالية تمشياً مع المتطلبات الدولية لكفاية رأس المال.
- صدرت السياسات التمويلية والمنشورات لضرورة الالتزام بالأسس المصرفية السليمة وإدارة الموارد وتغطيتها وفق الأولويات.
- صدرت لائحة الجزاءات الإدارية والمالية لضمان التزام البنوك بموجهات بنك السودان.
- سياسة الانتشار الجغرافي للفروع فتوسعت في جميع ولايات السودان بهدف حشد المدخرات.
- التركيز على تمويل القطاعات ذات الأولوية.
- سياسة تحرير التمويل المصرفي والتحول من الإدارة المباشرة إلى الإدارة غير المباشرة مع دور بنك السودان الرقابي

¹ اصدار 2005 بنك السودان المركزي ، قانون تنظيم العمل المصرفي ،

(3) جوانب البناء المؤسسي:

في إطار تطوير بنيات القطاع المالي والمصرفي أنشئت مؤسسات مالية مثل سوق الخرطوم للأوراق المالية، صندوق ضمان الودائع المصرفية ، شركة السودان للخدمات المالية.

(4) جوانب التأصيل

تم تعميق أسلمة الجهاز المصرفي للوصول إلى ممارسة مصرفية قائمة على هدي الشريعة الإسلامية وفي إطار ذلك تم الآتي:

- أنشئت الهيئة العليا للرقابة الشرعية في بنك السودان.
 - أنشئت هيئة شرعية في كل مصرف للتأكد والإشراف على الأداء.
 - اعتمدت هوامش الأرباح في المراجعات بدلاً عن سعر الفائدة.
 - طورت أوراق مالية جديدة (شهادة وشمم) كبديل للسندات.
- تفعيل دور معهد المصارف وحول إلى المعهد العالي للدراسات المصرفية والمالية لتخريج المصرفي الفقيه(8).

(1) : برامج الإصلاح المصرفي في الألفية الثالثة (1999-2007):

ثالثاً: السياسة المصرفية الشاملة (1999-2002): وقد هدفت هذه السياسة إلى تطوير العمل المصرفي في مجالات التمويل والنقد الأجنبي ، والتقنية المصرفية ، ورفع الكفاءة للجهاز المصرفي السوداني ، بهدف الاستعداد لمتطلبات المنافسة والالتزام بالمعايير العالمية. وقد شملت السياسات المصرفية الشاملة ثلاثة محاور تمثلت في الآتي:-

(أ) المحور الأول: وهو محور تنمية الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية وفيه تم

الآتي :

- أعيد النظر في هياكل الوحدات المصرفية ومؤسساتها بزيادة رؤوس أموالها ودمجها وخصخصة مصارف الدولة، ومكنكة العمل المصرفي وتحديثه.
- مراجعة كافة لوائح التأسيس للمصارف لمواكبة الأسس الشرعية والتطورات المحلية والعالمية.
- تطوير وسائل الرقابة الوقائية وآلياتها .
- مراجعة الأنظمة المحاسبية وأنظمة الرقابة الداخلية لسد ثغرات المخالفات.
- حصر المؤسسات التي تمارس أي جزء من العمل المصرفي.

(ب) **المحور الثاني:** وهو محور تأصيل العمل المصرفي استمراراً لما تم في المرحلة الأولى ففي هذه المرحلة كان الاهتمام بوضع مرشد فقهية للصيغ الإسلامية والزام البنوك التجارية للعمل بها في العمليات التمويلية.

- تفعيل دور إدارات المراجعة الداخلية لمراج بالصيغ بالتعاون مع هيئة الرقابة الشرعية.
 - تطوير المؤسسات الإسلامية العالمية مثل هيئة المعايير المحاسبية والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.
- () **المحور الثالث:** ويعني محور تنظيم سوق النقد الأجنبي.

هدفت هذه السياسة إلى:

- توحيد واستقرار .
 - تنظيم سوق النقد الأجنبي.
 - تحرير المعاملات في النقد الأجنبي (سعر الصرف، حيازة النقد الأجنبي) .
 - تطوير سوق ما بين البنوك
 - بناء احتياطات للبنك المركزي للمساعدة في استقرار سعر الصرف.
- تسجيل رأس المال الأجنبي والاستثمارات الخارجية لتوفير كل المعلومات عنها ومتابعة حركتها (9).

(3): سياسة الإصلاح و إعادة الهيكلة - المرحلة الأولى (2000-2002): والتي هدفت إلى إصلاح شامل للجهاز المصرفي السوداني بما فيه المصارف الأجنبية ، والتي تركزت على طرح مشروع دمج المصرفي ورفع رأس المال لمصارف المحلية والأجنبية .

جاءت سياسة إعادة هيكلة وإصلاح الجهاز المصرفي خلال الفترة 2000-2002م استكمالاً للسياسات والبرامج التي نفذها بنك السودان المركزي. وذلك بهدف تعزيز سلامة القطاع المصرفي ، ودعم المراكز المالية للمصارف، حتى يتسنى لها أن تصبح في وضع يمكنها من أن تلعب دوراً هاماً وبفعالية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى القومي. كما هدفت سياسة إعادة الهيكلة إلى مواكبة التحديات والتطورات والتحويلات التي بدأت تشهدها الساحة العالمية، في المجالات الاقتصادية المختلفة وعلى وجه الخصوص في مجال الصناعة المصرفية.

وقد سعى بنك السودان إلى متابعة السياسات والقواعد والمعايير التي تعزز السلامة المصرفية ودعم المراكز المالية للمؤسسات المصرفية ، والتي تتحدد وفقاً للتطورات في العمل المصرفي العالمي والمحلي. وتمثلت أهم ملامح هذه السياسة في الآتي:-

- أ- **الدمج المصرفي**: وقد هدف البرنامج إلى إخضاع مجموعات الدمج لمتطلبات الزيادة لرأس المال ، على أن تتم مرحلة استيفاء الحد الأدنى لرأس المال لكل مجموعة على حدة حسب مسار تنفيذ عمليات الدمج، ويعمل المصرف المركزي على استصدار منشور في سبتمبر 2005م يقضي بتكوين ستة إلى سبعة مجموعات مصرفية بدلاً عن ستة وعشرين وحدة مصرفية عاملة.
- ب- **زيادة الحد الأدنى لرأس المال**: تمثل زيادة رؤوس الأموال الخيار الآخر، لخلق الكيان المصرفي الكبير، وتتمثل آليات تنفيذ هذا الخيار بزيادة رأس مال المصرف إلى ثلاثة مليار دينار بنهاية الفترة المحددة وقد تم رفعها في العام 2005م إلى ستة مليار دينار (10) .

(4) : سياسة الإصلاح و إعادة الهيكلة- المرحلة الثانية (2003-2007):

بنهاية المرحلة الثانية من السياسة المصرفية الشاملة ولما كانت عملية الإصلاح والتطور عملية مستمرة جاءت المرحلة الثالثة استكمالاً لأهداف المرحلة الثانية من السياسة المصرفية الشاملة

وهو برنامج إصلاح الجهاز المصرفي وتطوير القطاع المالي للفترة (2003. 2007) وتمثلت ملامح هذا البرنامج في الآتي:

1. الاستمرار في إعادة هيكلة ورسملة المؤسسات المصرفية لخلق كيانات كبيرة ومقتدرة بقواعد مالية عريضة للاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير فبدأ بنك السودان بتشجيع عمليات الدمج بميزات تفضيلية. كما والاستمرار في خصخصة المصارف التجارية الحكومية واستقطاب شركاء استراتيجيين.
2. مراجعة النظم المحاسبية والمالية ونظم الرقابة الذاتية لضمان الانضباط المالي والشفافية، والالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية والعالمية وسيتم العمل على تطوير أنظمة الضبط المؤسسي وأنظمة إدارة المخاطر ورفع الكفاءة الإنتاجية وتحسين وتحديث مستوى الخدمات المصرفية وتخفيض التكلفة الإدارية بالمصارف وزيادة الربحية للأسهم والودائع وإيجاد آليات مبتكرة لمعالجة الديون المتعثرة ومعالجة المصاعب القانونية بإصلاح ما تبقى من القوانين المؤثرة على القطاع المصرفي والعمل على توفيق أوضاع المصارف لنتماشى مع متطلبات قانون تنظيم العمل المصرفي.
3. مواكبة الطفرة الهائلة في ثورة تقنية المعلومات في مجال العمل المصرفي وتأهيل الكوادر البشرية لذلك وتهيئة البنية التحتية للوصول إلى تطبيق نظام الدفع الإلكتروني قبل نهاية الفترة.
4. تطوير قدرة المصارف لمواكبة احتياجات اقتصاد مستقر ومتمم يستوعب التحولات النوعية في هيكله وسياساته والمضي قدماً في سياسات التحرير وتطوير مقدرات الوحدات المصرفية واستيعاب النظم المعاصرة وضبطها شرعاً كبطاقات الدفع الإلكتروني.
5. العمل على رفع مستوى الوعي بالمخاطر الناجمة عن العولمة بما في ذلك ضرورة حماية الخصوصية والحفاظ على الهوية الإسلامية.
6. استكمال بنیان القطاع المالي الإسلامي عن طريق صيغ التمويل الإسلامي بإصدار المرشد وابتكار آليات إدارة المخاطر على أسس شرعية، والعمل على قيام أسواق مالية للتمويل مختلف الآجال على أسس شرعية وتطوير أوعية الادخار.
7. استكمال بناء المؤسسات اللازمة لتطوير الصيرفة الإسلامية بإنشاء مجلس الخدمات المالية الإسلامية وتمكينه من القيام بمهام تعديل المعايير المحاسبية ومعايير المراجعة ومعايير الرقابة العالمية الصادرة عن لجنة بازل ولجنة المعايير الدولية لتكون متوافقة مع

العمل المصرفي الإسلامي. كل ذلك يتم بالمشاركة مع المصارف المركزية ذات الاهتمام
في مجال العمل المصرفي الإسلامي(11).

(5) إصلاح البنك المركزي

- شملت إصلاحات بنك السودان المركزي في هذه المرحلة الإصلاحات التالية:-
- أ- إصلاح البناء المؤسسي عن طريق تطوير الهيكل الوظيفي والإداري ورفع القدرات والارتقاء بالسياسات والتقنيات واعتماد إدارة الجودة .
 - ب- توفيق أوضاع البنك وفقاً لمتطلبات قانونه الجديد (قانون بنك السودان 2002 وتعديل 2005).
 - ج- تطوير المقدرات الرقابية الإشرافية وفي إطار قانون تنظيم العمل المصرفي وفق أسس الرقابة والإشراف والمعايير الإسلامية من ناحية الشفافية والإصلاح ومؤشرات الإنذار المبكر والضبط الداخلي وفقاً لنظم إدارة المخاطر .
 - د- تطوير إدارة السياسة النقدية بهدف الاستقرار الاقتصادي والعمل على تأصيل مفاهيم اقتصادية النقود والتضخم والتمويل بالعجز من الناحية الشرعية.
 - هـ- رفع مقدرات البنك في مجال تطوير سياسات سعر الصرف للوصول لسعر صرف موحد ومستقر وفق عوامل العرض والطلب متفاعلاً مع المتغيرات الاقتصادية ولا يؤثر على عائدات الصادرات غير النفطية في مجال التعامل بالنقد الأجنبي مع العمل على بناء الاحتياطيات واستثمارها بالتنسيق مع وزارة المالية.
 - و- إنفاذ مشروع تقنية أنظمة الدفعيات وصولاً لنظام الدفع الإلكتروني.
 - ز- تهيئة بنك السودان والقطاع المصرفي لما بعد السلام بتأهيل كوادر من أبناء الولايات الجنوبية. إذ ستطبق نافذتين إسلامية في الشمال وتقليدية في الجنوب.
 - ط- الاستفادة من توظيف التدفقات الخارجية المتوقعة في مرحلة ما بعد السلام والعمل على تلافي أثارها التضخمية المتوقعة لكيلا تسبب تشوه في الاقتصاد السوداني.
 - ي- معالجة ديون السودان الخارجية، والتي تزيد عن مبلغ 21 مليار دولار- بجهود سياسية ودبلوماسية عبر تكوين مجموعات دعم من الدول الأعضاء في نادي باريس.
 - ك- بالإضافة إلى ذلك العمل بالتضامن مع وزارة المالية على إنشاء مؤسستين ماليتين (مؤسسة ضمان الصادرات السودانية، ومؤسسة التمويل التنموي الصناعي) الأولى بهدف معالجة آثار انخفاض الصادرات غير البترولية والثانية لتوفير التمويل طويل ومتوسط المدى. تعريف القطاع الخاص المحلي بنوافذ التمويل المقدمة من المؤسسات الإقليمية والدولية ومؤسسات الضمان حتى يرتاد مجالات جديدة تساعد على زيادة النشاط وفرص العمل (12).

المحور الثالث

مؤشرات تقويم سياسات الإصلاح المصرفي في السودان

يمكن القول أن المصارف السودانية ظلت تقدم خدماتها المصرفية والائتمانية منذ عقود عديدة بل أن بعضها تجاوز القرن من الزمن ، ويأتي هذا المحور بهدف الوقوف على مقوماتها قبل وأثناء تطبيق سياسات الإصلاح المصرفي خلال الفترة 1999-2006م ، وقد تم استخدام مؤشرات رأس المال والموجودات والتوظيف والودائع:-

أولاً: مؤشر رأس المال :

حيث يعتبر السند الرئيسي لأي مصرف عند مواجهة الأزمات المالية و في حال تعرضه لخسائر عند ممارسته للأنشطة المصرفية المختلفة. وفقاً للسياسات الصادرة من البنك المركزي(13)، حيث تحددت هذه النسبة في حدود 8% خلال الفترة 1998-2005م، وتم رفعها إلى 12% في العام 2006. ووفقاً لهذا المؤشر فان تحقيق النسبة المقررة يشير إلي التزام المصارف السودانية بمعيار كفاية رأس المال .

جدول رقم (2)

(رأس المال المدفوع وحقوق الملكية ونسبة كفاية رأس المال)

مليون دينار

البيان	رأس المال المدفوع		حقوق الملكية		نسبة كفاية رأس المال (%)
	القيمة	%	القيمة	%	
1996	2841	-	11145	-	5.0
1997	4632	63	14768	32.5	7.0
1998	6060	30.8	20338	37.7	9.0
1999	6851	13	24464	20.3	6.0
2000	11094	61.9	32200	31.6	7.0
2001	33.942	205.9	47640	48	11
2002	30.668	(9.6)	73692	54.7	8.3
2003	71.200	132.1	81900	11.1	10
2004	89.700	26	91.300	11.5	12
2005	94.300	5.1	149.900	64.2	19

* المصدر : بنك السودان المركزي ، التقارير السنوية ، 2000-2005م.

من الجدول رقم (2) يتبين الآتي:-

1- زيادة رأسمال المصارف السودانية من 2841 مليون دينار في العام 1996 الى 94.300 مليون دينار في العام 2005، هذا وقد تراوحت معدلات النمو ما بين (9.6)%- 132.1% . حيث سجلت الفترة المشار إليها معدلات نمو موجبة وان جاءت متباينة فيما عدا العام 2002م.

2- ارتفعت حقوق الملكية للمصارف السودانية من 11145 مليون دينار في العام 1996 الى 149.900 مليون دينار في العام 2005، اما معدلات النمو فقد تراوحت ما بين 11.1% - 64.2% ، وقد سجلت معدلات نمو موجبة في جميع

3- سجل معدل نسبة كفاية رأس المال نسباً متدنية خلال الأعوام 1996-1999، إلا أن الفترة التي ذلك (وهي التي تم تطبيق برامج الإصلاح المصرفي متوسطة المدى) شهدت ارتفاع النسبة المقررة في حدود ما هو مطلوب عالمياً لا سيما الفترة التي تلت العام 2000 وحتى العام 2005م.

ثانياً: مؤشر الموجودات:

إن حجم نشاط المصرف مرهون بقدرته على توظيف موجوداته لتحقيق أهدافه.

جدول رقم (3)

تطور موجودات القطاع المصرفي السوداني خلال الفترة 2006-2000

العام	القيمة	معدل النمو %
2000	35068	-
2001	455348	27.52
2002	611238	34.24
2003	789597	29.18
2004	1051272	33.14
2005	1697971	61.52
2006	2288016	34.75

المصدر: بنك السودان المركزي، التقارير السنوية خلال الفترة 2006-2000م

من الجدول رقم (3) يلاحظ ما يلي:-

- 1-زيادة حجم موجودات المصارف السودانية من 3506 مليون دينار في العام 1996الى 2288016 ليون دينار في العام 2006، هذا وقد تراوحت معدلات النمو ما بين 27.52- 61.52%. حيث سجلت الفترة المشار إليها معدلات نمو موجبة في كل الأعوام.
- 2- يرجع تطور موجودات المصارف السودانية الى دخول رؤوس أموال أجنبية ساهمت في تأهيل البنية المالية ، بعد العام 2005م.

ثالثاً: مؤشر التوظيف:

يعكس هذا المؤشر قدرة الجهاز المصرفي في تقديم الائتمان اللازم لتمويل التنمية الاقتصادية بالبلد ويتوقف حجمه على قدرة المصارف في جذب الموارد الخارجية (الودائع بأشكالها المختلفة) ومدى توفر الموارد الداخلية (حقوق المساهمين) (14).

(1) التمويل وفق القطاعات الاقتصادية

جدول رقم (4)

رصيد التمويل الممنوح من المصارف التجارية
وفقاً للأنشطة الاقتصادية (مرحلة الإصلاح المصرفي في عقد التسعينات)
خلال الفترة 1991 - 1998م

مليون دينار

البيان	الزراعة	الصناعة	الصادرات	الواردات	التجارة المحلية	أخرى	المجموع	معدل التغير
ديسمبر 1991	النسبة القيمة	(%26.6) 372.8	(%19.8) 2.772	(%18.2) 256.5	(%2) 27.8	(%13.8) 193.1	(%19.6) 275.1	(%100) 1.402.7
ديسمبر 1992	النسبة القيمة	(%34) 1.215.2	(%13.7) 455.1	(%17.2) 570.4	(%1.1) 36.8	(%11.6) 383.2	(%22.4) 740	(%100) 3.310.7
ديسمبر 1993	النسبة القيمة	(%53.4) 1.865	(%15.7) 827	(%21.9) 1.154	(%0.8) 43	(%6) 318	(%2.2) 1.066	(%100) 5.273
ديسمبر 1994	النسبة القيمة	(%29.3) 2.946	(%18.3) 1.840	(%22.2) 2236	(%1.1) 105	(%5.6) 567	(%33.5) 2.379	(%100) 10.073
ديسمبر 1995	النسبة القيمة	(24.7) 3.579	(%18) 2.618	(%27.1) 3.947	(%8.5) 1.227	(%2.9) 419	(%18.8) 2725	(%100) 14.515
ديسمبر 1996	النسبة القيمة	(%26.5) 8.997	(%18.8) 6.385	(%19.6) 6.643	(%5) 1.705	(%3.6) 1.216	(%26.5) 9002	(%100) 33.948
ديسمبر 1997	النسبة القيمة	(%30.5) 12.522	(%87.8) 7.284	(%20.4) 8.387	(%2.1) 857	(%4.2) 1738	(%25) 10.766	(%100) 41.556
ديسمبر 1998	النسبة القيمة	(%33.8) 15.763	(%18.8) 8.809	(%17.1) 8.144	(%0.7) 325	(%4.3) 2.038	(%25.8) 12.235	(%100) 47.383

المصدر: بنك السودان التقارير السنوية، خلال الفترة 1991م - 1998م.

جدول رقم (5)
رصيد التمويل الممنوح من المصارف التجارية
وفقاً للأنشطة الاقتصادية (مرحلة الإصلاح المصرفي في الألفية الثالثة)
خلال الفترة 1999 – 2006م

مليون دينار

البيان	الزراعة	الصناعة	الصادرات	الواردات	التجارة المحلية	أخرى	المجموع	معدل التغير
ديسمبر 1999	النسبة (%)30	النسبة (%)15	النسبة (%)17	النسبة (%)3	النسبة (%)6	النسبة (%)29	النسبة (%)100	2.8%
	القيمة	القيمة	القيمة	القيمة	القيمة	القيمة	القيمة	
ديسمبر 2000	النسبة (%)22.5	النسبة (%)10.5	النسبة (%)21.2	النسبة (%)1.4	النسبة (%)10.4	النسبة (%)33.9	النسبة (%)100	62.6%
	القيمة	القيمة	القيمة	القيمة	القيمة	القيمة	القيمة	
ديسمبر 2001	النسبة (%)17.6	النسبة (%)14.8	النسبة (%)15.7	النسبة (%)3.7	النسبة (%)18.8	النسبة (%)29.2	النسبة (%)100	40.5%
	القيمة	القيمة	القيمة	القيمة	القيمة	القيمة	القيمة	
ديسمبر 2002	النسبة (%)14.2	النسبة (%)13.0	النسبة (%)13.7	النسبة (%)4.4	النسبة (%)22.6	النسبة (%)31.9	النسبة (%)100	43.7%
	القيمة	القيمة	القيمة	القيمة	القيمة	القيمة	القيمة	
ديسمبر 2003	النسبة (%)12.4	النسبة (%)11.4	النسبة (%)12.7	النسبة (%)0.5	النسبة (%)32.3	النسبة (%)30.6	النسبة (%)100	35%
	القيمة	القيمة	القيمة	القيمة	القيمة	القيمة	القيمة	
ديسمبر 2004	النسبة (%)9.5	النسبة (%)11.5	النسبة (%)10.2	النسبة (%)1.2	النسبة (%)36.3	النسبة (%)31.3	النسبة (%)100	32.4%
	القيمة	القيمة	القيمة	القيمة	القيمة	القيمة	القيمة	
ديسمبر 2005	النسبة (%)6.5	النسبة (%)14.8	النسبة (%)6.4	النسبة (%)2.6	النسبة (%)31.8	النسبة (%)37.9	النسبة (%)100	64.4%
	القيمة	القيمة	القيمة	القيمة	القيمة	القيمة	القيمة	
ديسمبر 2006	النسبة (%)11.9	النسبة (%)9.3	النسبة (%)4.0	النسبة (%)2.5	النسبة (%)22.5	النسبة (%)49.8	النسبة (%)100	58.7%
	القيمة	القيمة	القيمة	القيمة	القيمة	القيمة	القيمة	

المصدر: بنك السودان التقارير السنوية، خلال الفترة 1999م – 2006م

من الجدولين رقم (4) و (5) يلاحظ ما يلي :

1- ارتفاع حجم التمويل المصرفي الممنوح بواسطة المصارف التجارية بنسب متفاوتة من عام لآخر . كما يلاحظ انخفاض نسبة النمو من عام لآخر اعتباراً من عام 1997م .

2- تمويل القطاع الزراعي لم يتم بالنسب المحددة في السياسات التمويلية والنقدية الصادرة ما عدا العام 1993م وعامي 1997م، 1998م وذلك مقارنة بالنسب المحددة في سياسات البنك المركزي . أما في الفترة 1999-2006م فقد

انخفض تمويل هذا القطاع الى نسب متدنية ، حيث لم تصل الى 15% خلال الأعوام 200-2006م.

- 3- التزمت المصارف التجارية بتمويل القطاعات ذات الأولوية، في حدود النسب المقررة لتمويلها إجمالاً، ما عدا عام 1991م، إذ كان هناك تجاوزاً طفيفاً في تمويل القطاعات غير ذات الأولوية (13.6%) بينما كان السقف المحدد لها 10%. وفي الفترة التي تلت لعم 1999م لم يكن هناك تحديد لتلك القطاعات بسبب تحرير التمويل المصرفي وعدم فرض قيود على المصارف في هذا الشأن (فيما عدا تحديد نسب لتمويل المشروعات الصغيرة والتمويل الأصغر).
- 4- تمويل قطاع الصادر شكل نسبة تناقصية مستمرة حتى وصل الى 4% في العام 2006، وهي نسبة متدنية جداً تنذر بخطر تجفيف التصدير للسلع والمنتجات غير البترولية ، وهي مسألة هامة يجب أن تدرس بعناية فائقة .
- 5- شكل تمويل التجارة المحلية نسباً مقدرة ، على الرغم من تقييده خلال الفترة 1991-1998 باعتباره من القطاعات غير ذات الأولوية .
- 6- تمويل القطاع الصناعي كان ملائماً ومتوافقاً على خلاف القطاع الزراعي الذي عاني من شح التمويل ، ويعزى ذلك الى النشاط المستمر والمتجدد للصناعات التحويلية .

(2): التمويل المصرفي وفقاً للصيغ :

إن التمويل المصرفي للمصارف التجارية في السودان ، يتميز بأنه يتم وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ، بمعنى أن الاستثمار في المصارف التجارية في الشمال ، يتم وفقاً لصيغ التمويل الإسلامية ، التي تمت إجازتها من قبل الهيئات الشرعية للبنوك التجارية. أو تلك الصيغ التي تمت مراجعتها والتأكد من سلامتها الشرعية بواسطة الهيئة العليا للرقابة الشرعية للجهاز المصرفي والمؤسسات المالية بالبنك المركزي. مع الأخذ في الاعتبار التوجيهات والمعايير الصادرة من هيئة المعايير والمحاسبة المالية الإسلامية بالبحرين (وتختص بإصدار معايير موحدة للمؤسسات المالية الإسلامية في الجوانب الشرعية المالية) .

ويتميز القطاع المصرفي في السودان بتطبيقه لعدد من صيغ التمويل، كالمرابحة والمشاركة، المضاربة، السلم والإجارة، والإستصناع، والمقاولة، المساقاة، المزارعة. إلا إن

الواقع العملي يشير إلى قيام المصارف التجارية بالتركيز على تطبيق بعض الصيغ بدرجة كبيرة (15) ، كما هو موضح في الجدولين رقم (6) و (7) .

جدول رقم (6)

تدفق التمويل المصرفي للقطاع المصرفي حسب الصيغ

(مرحلة الإصلاح المصرفي في عقد التسعينات)

خلال الفترة 1994 – 1998م

نسبة مئوية

المجموع	أخرى	السلم	المضاربة	المشاركة	المرابحة	البيان
100	9	7	2,9	40	41	1994
100	4	4	3	35	54	1995
100	9	4	2	32	53	1996
100	11,6	8,4	5	22	52	1997
100	12	6,5	6,1	21,1	54,3	1998

المصدر؛ بنك السودان ، التقارير السنوية 1994-2001م.

جدول رقم (7)

تدفق التمويل المصرفي للقطاع المصرفي حسب الصيغ

(مرحلة الإصلاح المصرفي في الألفية الثالثة)

خلال الفترة 1999 – 2006م

نسبة مئوية

المجموع	أخرى	السلم	المضاربة	المشاركة	المرابحة	البيان
100	10,9	5,1	4,1	30,8	49,1	1999
100	16,4	3,3	3,7	42,9	33,7	2000
100	18,3	5	6,2	31	39,5	2001
100	26,3	3,3	4,6	27,9	35,9	2002
100	21,6	4,8	5,7	23,2	44,7	2003
100	20,8	3	5,7	32	38,5	2004
100	19,6	2,1	4,2	30,8	43,3	2005
100	19,6	1,3	5,3	20,4	53,4	2006

المصدر؛ بنك السودان ، التقارير السنوية 1999-2006م.

من الجدولين رقم (6) و (7) ، يمكن تسجيل الملاحظات التالية :

1- تعتبر المربحة الصيغة الأكثر تطبيقاً في القطاع المصرفي السوداني ، إذ تراوحت نسبتها من التمويل الكلي خلال الفترة 1994 – 2001م ما بين 41% و 54,3%. ومن أسباب التركيز على هذه الصيغة ، أنها تعتبر الأكثر ضماناً للبنوك فيما يتصل بضمان تحقيق الأرباح ، كما يفضلها العملاء أيضاً نظراً للتحديد المسبق للأرباح على عكس ما هو عليه الحال في صيغة المشاركة . وقد لاقى تطبيق صيغة المربحة انتقادات كثيرة ، وهذا ما حدا بالبنك المركزي إلى إصدار الكثير من المنشورات بغرض

تنظيم التعامل بهذه الصيغة ، والتأكد من خلوها من الشبهات الشرعية .
ولذا فقد صدرت العديد من المنشورات من الهيئة العليا للرقابة الشرعية
توجه بكيفية إجراءات التنفيذ وكيفية حساب الأرباح منها المنشور رقم
1413/4 هـ الذي يتعلق بأحكام وإجراءات بيع المرابحة للأمر بالشراء(1)،
ومنشور حساب أرباح البيع الآجل والمرابحة والمرابحة للأمر بالشراء
بتاريخ 21 أبريل 1997م(2). كما تمت الإشارة في السياسة النقدية
والتمولية للعام 2001م إلى عدم تجاوز التمويل بصيغة المرابحة عن نسبة
30% كحد أقصى. إلا أنه على الرغم من التحديد لمشار إليه فإن القطاع
المصرفي لم يلتزم بالنسبة المقررة بصورة إجمالية ، مع الإشارة الى أن هذا
الأمر لا ينسحب على كل المصارف ، بل أن العام 2006 شكل فيه
التمويل بهذه الصيغة أكثر من 50% .

- 2- يأتي تطبيق صيغة المشاركة في المرتبة الثانية، و قد تراوحت نسبة تمويلها
ما بين 21.1% و 42.9% خلال الفترة 1994 - 2006م.
- 3- بالنظر إلى الجدولين المشار إليهما ، يلاحظ أن التمويل بصيغتي
المرابحة والمشاركة فقط، تراوح ما بين 75% كحد أدنى و 89.1% كحد
أقصى، خلال الفترة من 1994 - 2006م.
- 4- يأتي التمويل ببيع السلم ، في المرتبة الثالثة ، حيث أن نسبة التمويل
تراوحت ما بين 1.4% - 8.4% وهي نسبة ضعيفة مقارنة بصيغتي
المرابحة والمشاركة ، مع الإشارة الى انخفاض النسبة في الأعوام 2004-
2006م. ويقتصر معظم التعامل ببيع السلم على القطاع الزراعي. وذلك
من خلال التمويل بالمحافظ الاستثمارية ، التي تم استخدامها كبديل للتمويل
بالعجز من البنك المركزي في بداية عقد التسعينات من القرن العشرين. إلا
أن إشكاليات التمويل بصيغة السلم التي طالت المتعاملين والبنوك التجارية
معاً لم تشجع على رفع نسبة التمويل بهذه الصيغة.

(1) بنك السودان، الهيئة العليا للرقابة الشرعية للجهاز المصرفي والمؤسسات المالية، منشور رقم 1413/4 هـ، 28/فبراير 1993م.

(2) بنك السودان، الهيئة العليا للرقابة الشرعية للجهاز المصرفي والمؤسسات المالية، اجتماع 97/9، 21 أبريل 1997م.

5- أما التعامل بصيغة المضاربة، فقد جاء في حدود ضيقة تراوحت نسبة التمويل ما بين 2% - 6.2% خلال الفترة 1994-2006م. ويعزى سبب ضعف التمويل بهذه الصيغة إلى القيود التي يضعها البنك المركزي من خلال السياسات النقدية والتمويلية التي حظرت التعامل بها إلا في حدود ضيقة وبموافقة البنك المركزي.

يتضح من التحليل ، أن المصارف السودانية هدفت إلى منح التمويل المصرفي بالتركيز على صيغتي المرابحة والمشاركة، بينما لم تمنح الصيغ الأخرى نفس الدرجة من الأهمية، إذ كان المفترض أن يتم تسليط الضوء على الصيغ الأخرى ، وذلك ببث الوعي المصرفي التمويلي لهذه الصيغ لدى جمهور المتعاملين.

2-4: مؤشر الودائع: تعتبر الودائع عنصراً هاماً تعتمد عليه المصارف في استقطاب الموارد الخارجية. ومن ثم استخدام نسب مقدرة منها في توظيفها لصالح المصرف (16).

جدول رقم (8)

ودائع القطاع المصرفي بالعملتين المحلية و الأجنبية
(مرحلة الإصلاح المصرفي في الألفية الثالثة)
خلال الفترة 1999 - 2004م

مليون دينار

2004		2003		2002		2001		2000		1999		البيان
أجنبية	محلية	أجنبية	محلية	أجنبية	محلية	أجنبية	محلية	أجنبية	محلية	أجنبية	محلية	
91665	284579	58762	197915	52230	151134	46578	112858	46895	78203	24482	59295	جارية
1664	32469	1548	23740	1618	20044	1342	15190	1172	12584	569	17373	ادخارية
108513	67054	84696	60945	60788	40432	37662	31417	18004	19928	17095	3990	استثمارية
52748	7957	40806	4531	32262	4567	25652	3510	9934	1505	21606	1110	الهوامش*
254590	392058	185812	287140	146898	216177	111235	162975	76006	121220	63752	81768	المجموع

* بنك السودان ، التقارير السنوية ، 1999-2004م.

جدول رقم (9)
ودائع الجهاز المصرفي بالعملتين المحلية و الأجنبية
(مرحلة الإصلاح المصرفي في الألفية الثالثة)
خلال الفترة 1999 - 2004م

نسبة مئوية

2004		2003		2002		2001		2000		1999		البيان
أجنبية	محلية	أجنبية	محلية	أجنبية	محلية	أجنبية	محلية	أجنبية	محلية	أجنبية	محلية	
14.1	44	12.4	41.8	14.8	41.6	17	41.2	23.8	39.7	16.8	40.7	جارية
0.3	5	0.4	5.1	0.4	5.5	0.5	5.5	0.6	6.4	0.5	11.9	ادخارية
16.8	10.4	17.9	12.8	16.7	11.1	13.7	11.5	9.1	10.1	11.7	2.7	استثمارية
8.2	1.2	8.6	1	8.9	1.3	9.4	1.3	5	0.8	14.8	0.8	الهوامش*
39.4	60.6	39.3	60.7	40.4	59.5	40.6	59.4	38.5	61.5	43.8	56.2	المجموع

المصدر : ، التقارير المصرفية السنوية ، 1999-2004م.

من الجدولين رقم (8) و (9) يلاحظ ما يلي :

(1) تراوحت الودائع الجارية بالعملة المحلية مقارنة بإجمالي الودائع ما بين 39.5% - 44% وقد بلغت في المتوسط 41.4% ، أما الودائع الجارية بالعملة الأجنبية فقد تراوحت ما بين 12.4% - 23.8% وقد بلغت في المتوسط 16.4% ، وبالتالي يمكن القول أن الودائع الجارية بالعملتين المحلية والأجنبية شكلت حوالي 57.8% في المتوسط خلال الفترة 1999-2004م .

(2) تراوحت الودائع الادخارية بالعملة المحلية ما بين 5% - 11.9% خلال الفترة 1999-2004م وقد بلغت في المتوسط 6.5% ، أما الودائع الادخارية بالعملة الأجنبية فقد تراوحت ما بين 0.3% - 0.6% وقد بلغت في المتوسط 0.5% ، وبالتالي يمكن القول بان الودائع الادخارية بالعملتين المحلية والأجنبية بلغت 7% في المتوسط خلال الفترة 1999-2004م .

(3) تراوحت الودائع الاستثمارية بالعملة المحلية ما بين 2.7% - 12.8% خلال الفترة 1999-2004م وقد بلغت في المتوسط 9.8% أما الودائع الاستثمار بالعملة الأجنبية فقد تراوحت ما بين 9.1% - 7.9% وقد بلغت في المتوسط 15.0% ، وبالتالي فان المتوسط العام لإجمالي الودائع الاستثمارية بالعملتين المحلية والأجنبية بلغ 25% .

(4) تراوحت الهوامش التي يحتفظ بها الجهاز المصرفي بالعملة المحلية ما بين 0.8% - 1.3% وقد بلغت في المتوسط 1.1% أما الهوامش بالعملة الأجنبية فقد تراوحت ما بين 5% - 14.8% وقد بلغت في المتوسط 9.1% كما بلغ في المتوسط العام للهوامش بالعملتين المحلية والأجنبية 10.2% .

(5) بما أن الودائع الاستثمارية تشكل حوالي 25% فان قدرة القطاع المصرفي على منح تمويل مصرفي متوسط وطويل الأجل لا يمكن أن تصل الى هذه النسبة بأي حال من الأحوال (النسبة المتاحة للاستثمار 95% وهي تساوي 23.755%) وبالتالي فان ما تبقى من إجمالي الودائع ييتم تخصيصه للتمويل قصير الأجل ، وذلك على نسق استقرار الودائع في القطاع المصرفي .

المحور الرابع

آثار تطبيق سياسات الإصلاح المصرفي على اقتصاديات المصارف السودانية

إن انتهاء سياسات الإصلاح الاقتصادي بصفة عامة والإصلاح المصرفي بصفة خاصة التي انتهجتها بنك السودان المركزي وقامت بتطبيقها المصارف التجارية ، تباينت آثارها على المستوى الكلي ، ويأتي هذا المحور للوقوف على تلك الآثار ، من خلال استخدام مؤشرات العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول ، ومؤشر الربح الصافي بالإضافة الى مساهمة الى قياس مدى مساهمة المصارف في التنمية الاقتصادية :-

أولاً: مؤشر العائد على حقوق الملكية :

تشير هذه النسبة إلى ربحية وحدة النقد المستثمرة من قبل ملاك المصرف ، أي أنها تعكس ربحية الاستثمار الممتلك ، وكلما زادت هذه النسبة كلما عبرت عن كفاءة الإدارة المالية في استغلال أموال الملاك لضمان عائد مرض لهم ، والعكس يحصل عندما تنخفض هذه النسبة دون المعايير المعتمدة . المهم أن هذه النسبة تعتبر أحد أهم النسب المالية التي يتم تداولها في سوق الأوراق المالية ، لأنها تعكس ربحية السهم الواحد، وبالتأكيد فإن ارتفاع ربحية السهم الواحد لابد وان تؤثر على تعظيم القيمة السوقية للسهم في السوق (17). ويلاحظ من الجدول رقم (10) ارتفاع هذا المعدل خلال الفترة 2000-2006 ، فيما عدا العامين 2001، 2006، حيث سجل المعدل في هذين العامين نسباً متدنية ، مقارنة بالأعوام الأخرى.

جدول رقم (10)
مؤشر العائد على حقوق الملكية
خلال الفترة 2006-2000

البيان	العائد على حقوق الملكية %
2000	42
2001	9
2002	43
2003	41
2004	61
2005	67
2006	19

المصدر : ، التقارير المصرفية السنوية ، 2006-2000م.

ثانياً : مؤشر العائد على الأصول:

يعكس هذا المؤشر نسبة الأرباح إلى الأصول ، وبالتالي فان ارتفاع هذه النسبة يعتبر مؤشراً جيداً للمصرف (18).

جدول رقم (11)
مؤشر العائد على الأصول
خلال الفترة 2006-2000

البيان	العائد على الأصول %
2000	3
2001	0.9
2002	4
2003	5.5
2004	5.3
2005	5
2006	2.1

المصدر : ، التقارير المصرفية السنوية ، 2006-2000م.

يشير الجدول رقم (11) ارتفاع هذا المعدل خلال الفترة 2006-2000 ، فيما عدا العام 2001، حيث سجل المعدل في هذا العام نسبة اقل من الواحد الصحيح (0.9)، مقارنة بالأعوام الأخرى.

ثالثاً : مؤشر الربح الصافي: يقوم هامش الربح بقياس قدرة البنك على الرقابة والسيطرة على

النفقات وتخفيض الضرائب (19). إذ أن صافي الدخل يساوي إجمالي الإيرادات مطروحاً منها

المصرفيات والضرائب ، وكلما كبر هامش الربح كلما دل ذلك على كفاءة البنك في خفض
المصرفيات.

جدول رقم (12)

مؤشر الربحية .

خلال الفترة 2006-2000

البيان	القيمة	معدل النمو %
2000	9793	-
2001	3501	-642.7
2002	22002	5.3
2003	37359	69.8
2004	55836	49.5
2005	84441	51.2
2006	47790	-43.4

المصدر : ، التقارير المصرفية السنوية ، 2006-2000م.

يتضح من الجدول رقم (12) الآتي :

1- ارتفاع معدل الأرباح من عام لآخر خلال الفترة 2006-2000 ، فيما عدا العامين
2001، 2006، حيث سجلت الأرباح في هذين العامين قيمةً منخفضة ، مقارنةً بالأعوام
الأخرى.

2- أما معدلات نمو الأرباح بالمصارف السودانية فقد كانت موجبة فيما عدا العامين المشار
إليهما في (1).

رابعاً : مؤشرات مساهمة المصارف في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

يمكن النظر إلى التمويل المصرفي ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من
خلال تحليل المؤشرات التالية :

(1) مؤشر التمويل/ الودائع: يعكس هذا المؤشر مدى اعتماد المصارف على الودائع في
التمويل المصرفي ، وكلما انخفضت هذه النسبة دل ذلك على قدرة المصارف نحو تمويل
التنمية الاقتصادية ، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على اعتماد التمويل المصرفي

على الودائع بدرجة أساسية. بل ويزداد الأمر تعقيداً إذا علمنا أن الودائع الجارية تشكل النسبة الغالبة من هيكل الودائع بالقطاع المصرفي السوداني مما يعني أنها ليست مستقرة لأنه من المتوقع على المصرف الإيفاء بها عند الطلب وبالتالي فإن توجيه التمويل وفقاً لذلك يستهدف التمويل قصير الأجل ، ومن المتعارف عليه أن هذا النوع لا يخدم التنمية الاقتصادية.

(2) مؤشر التعثر /التمويل : كلما ارتفعت النسبة المحتسبة وفقاً لهذا المؤشر كلما دل ذلك الحد من قدرة المصارف في التمويل المصرفي عموماً ، كما أن ارتفاع النسبة يشير أيضاً إلى فشل المشروعات التي تمولها المصارف سواء كان ذلك الفشل من جانب المصارف نفسها أو من جانب العملاء.

(3) مؤشر المخصصات إلى التعثر : كلما زادت هذه النسبة عن 100% دل ذلك على عدم الدراسة السليمة من جانب المصرف في إعداد الدراسات الفنية اللازمة والتي تسبق عمليات منح التمويل ، وفي بعض الأحيان يتم تجاوز هذه النسبة نتيجة لبعض التدخلات من قبل السلطة التنفيذية في الدولة (كما هو الحال في فشل سداد التمويل الزراعي)(20).
تأسيساً على التحليل يمكن التعرف على اتجاهات التمويل المصرفي خلال الفترة 1998-2002م ودوره في التنمية الاقتصادية كما يعكسها الجدول رقم (13).

جدول رقم (13)

مؤشرات التمويل المصرفي

خلال الفترة 1998-2002م

البيان	1998	1999	2000	2001	2002
التمويل / الودائع	%43	%45	%45	%56	%62
التعثر/ التمويل	-	%15	%18	%18	%16
المخصصات/ التعثر	-	%40	%37	%33	%34

المصدر : التقارير السنوية للمصارف خلال الفترة 1998-2002م

من الجدول رقم (13) يلاحظ ما يلي:

1. ارتفاع نسبة التمويل إلى إجمالي الودائع للقطاع المصرفي من عام لآخر خلال الفترة 1998-2002 م، حيث تراوحت هذه النسبة ما بين %43 و%62، مما يعني أن الاتجاه السائد هو انخفاض أهمية دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية، إذا أخذنا في الاعتبار أن الودائع الجارية تمثل النسبة الغالبة من إجمالي الودائع. وبالتالي فإن ارتفاع النسبة يشير إلى تعاظم الاعتماد على الودائع بدرجة أساسية.
2. تراوحت نسبة التعثر مقارنة بالتمويل ما بين %15 و%18 خلال الفترة 1999-2002م، وكلما زادت هذه النسبة عن %6 تم اعتبار المصرف التجاري متعثراً من وجهة نظر البنك المركزي ، ومن هنا تأتي مطالبات البنك المركزي المتكررة بتخفيض التعثر إلى الحدود المرسومة.
3. تراوحت نسبة المخصصات للتعثر في القطاع المصرفي ما بين %33 و%40 خلال الفترة 1999-2002م، مما يعني قدرة المصارف على سداد التعثر من المخصصات المحددة ، وهي نقطة إيجابية تؤكد قدرة القطاع المصرفي على سداد التزاماته دون اللجوء للغير . وعلى الرغم من ذلك فهناك بعض المصارف تجاوزت هذه النسبة.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

- 1- تباين برامج الإصلاح المصرفي التي انتهجه بنك السودان المركزي في عقد التسعينات وتلك التي انتهجها في بداية الألفية الثالثة ، حيث ركزت المرحلة على التوجيه بينما تمثلت ملامح المرحلة الثانية في الاتجاه نحو التحرير المصرفي التدريجي.
- 2- نمو رؤوس أموال المصارف السودانية وحقوق الملكية خلال الفترة 2000-2006 ، وهي تمثل أحد إيجابيات سياسات الإصلاح المصرفي التي تم تطبيقها.
- 3- كفاية رأس المال ارتفاعاً عن النسبة المقررة في حدود ما ه مطلوب عالمياً لا سيما الفترة التي تلت العام 2000 2005 .
- 4- السودانىة خلال الفترة 2006-2000 دخول رؤوس أموال أجنبية (عربية) ساهمت في رفع حجم الموجودات .
- 5- هدفت المصارف السودانية الى تمويل المصرفي بالتركيز على صيغتي المرابحة والمشاركة، بينما لم تمنح الصيغ الأخرى نفس الدرجة من الأهمية ، كم ركزت على تمويل القطاع التجاري والصناعي ، مع ضعف الاهتمام بتمويل قطاع .
- 6- شكلت الودائع الجارية (57.8%) من إجمالي ودائع المصارف السودانية 1999-2004م، تليها الودائع الاستثمارية بنسبة 25% والهوامش بنسبة 10.2% ثم الودائع الادخارية بسبة 7%.

7- ارتفاع معدلات العائد على الأصول ، والعائد على حقوق الملكية ،

2000-2006م ، فيما عدا العامين 2001 2006 .

8- انخفاض أهمية دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية الودائع الجارية

التمويل الى الودائع

يشير إلى تعاضد الاعتماد عليها بصف بدرجة أساسية لا سيما إذا كانت غالبيتها جارية

(57%).

9- ثر بالمصارف السودانية عن الحدود المرسومة (6%).

10-

ثانياً: التوصيات

(1) : توصيات خاصة بالمصارف العربية

1- زيادة الاهتمام بمعايير سلامة الأوضاع المالية ، والتعاون فيما بين لمصارف

المركزية التجارية لرفع شأن وتطوير أدوات الرقابة على المصارف

التجارية.

2- إقامة سوق مصرفية ومالية عربية مشتركة ، بهدف زيادة القدرات التنافسية

مصارف الشرق الأوسط وشمال أفريقيا .

3- ضرورة مواكبة التطورات والتحويلات التي تشهدها الساحة العالمية في المجالات

الاقتصادية المختلفة تطوير المنتجات المصرفية

4- العمل على حماية المصارف الوطنية من خلال اللوائح والسياسات التي تصدرها المصارف المركزية العربية ، بما يمكنها من أداء دورها على أكمل وجه بغية الاستعداد للمنافسة العالمية، من خلال الاستثناءات التي تمنحها منظمة التجارة العالمية للبلدان النامية.

(2) توصيات خاصة بالمصارف السودانية

- 1- ضرورة التنسيق بين مكونات السياسة الاقتصادية عند تنفيذ السياسات الإصلاحية بهدف تقليل الآثار السالبة لها .
- 2- صراف القائمة ذات الإمكانيات الضعيفة مع بعضها البعض ، لإيجاد مصرفية ومالية عملاقة، حتى يتسنى لها القدرة والاستعداد للعمل في سوق مصرفية تسودها روح المنافسة الكاملة ، مع توثيق التعاون فيما بينها .
- 3- يفة مع بعضها البعض ، لإيجاد وحدات مصرفية ومالية عملاقة، حتى يتسنى لها القدرة والاستعداد للعمل في سوق مصرفية تسودها روح المنافسة الكاملة ، مع توثيق التعاون فيما بينها .
- 4- الاهتمام بتمويل التنمية الاقتصادية وذلك من خلال النصوص المباشرة في السياسات النقدية والتمويلية وتحويلها إلى برامج تطبيقية ملموسة من خلال تحديد تمويل بعض النشاطات ذات الصلة بتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.
- 5- استحداث بعض الصيغ التمويلية التي تتناسب مع بعض المجالات والنشاطات التي تصطدم بمحدودية الصيغ المطبقة في القطاع المصرفي.

قائمة المراجع:

- (1) غازي الصوارني ، الإصلاح الاقتصادي ضرورة تنموية (شبكة الإنترنت) ، 2005 ، ص2.
- (2) د. صالح النصرأوى ،التأثيرات المتوقعة لاتفاقية الجات على الخدمات المصرفية والمالية فى العالم العربي ،معهد الإمارات للدراسات المصرفية والمالية .1995م ،ص 31-51 .
- (3) رحمة الله أبو النور البشير ، انعكاسات سياسات صندوق النقد الدولي على أداء الجهاز المصرفي السوداني ، خلال الفترة 1996-2006م، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في العلوم المصرفية ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، المعهد العالي للدراسات المصرفية والمالية ، 2007 (بحث غير منشور ، ص17.
- (4)المرجع السابق ، ص 18.
- (5)المرجع السابق ، ص18-20.
- (6)د.عبد المنعم محمد الطيب ، السياسات التمويلية ودورها في التنمية الاقتصادية ، اتحاد المصارف السوداني ، بحث غير منشور ، أكتوبر 2007 ، ص1-3.
- (7) د. عبد المنعم محمد الطيب ، دور المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في النشاط الاستثماري“ التجربة السودانية“ مؤتمر آفاق التعاون الاقتصادي العربي لرفع معدلات الادخار والاستثمار ، البنك الإسلامي للتنمية -جدة - المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب بالتعاون مع الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا وجامعة الإسكندرية (كلية التجارة)، جمهورية مصر العربية ، الإسكندرية -فندق هنان فلسطين،خلال الفترة 22-24يونيو2004م،ص8-10.

- (8) د. صابر محمد حسن ،تقييم محاولات إصلاح الجهاز المصرفي ،إصدار رقم (3) ، مطابع السودان للعملة ، 2001م، ص 10-20 .
- (9) بنك السودان المركزي ، السياسة المصرفية الشاملة (1999-2002م) ، ص 1-4.
- (10) بنك السودان المركزي ، مشور سياسة الإصلاح و إعادة الهيكلة (2000-2002م) ، ص 1-5.
- (11) د. عبد المنعم محمد الطيب ،الإصلاحات المصرفية في الدول العربية المسار والتقييم ، المؤتمر العلمي الثاني ، عمادة البحث العلمي ، جامعة اربد الأهلية 25-27 ابريل 2007 ، ص 27-31.
- (12) رحمة الله أبو النور ، مرجع سابق ، ص 29-31.
- (13) د. عبد المنعم محمد الطيب ،الإصلاحات المصرفية في الدول العربية المسار والتقييم ، مرجع سابق ، ص 35.
- (14) المرجع السابق ، ص 36.
- (15) د. عبد المنعم محمد الطيب ، السياسات التمويلية ودورها في التنمية الاقتصادية ، مرجع سابق ، ص 18-22.
- (16) د. عبد المنعم محمد الطيب ،الإصلاحات المصرفية في الدول العربية المسار والتقييم ، مرجع سابق ، ص 37.
- (17) المرجع السابق ، ص 38.
- (18) المرجع السابق ، ص 39.

(19) طارق عبدا لعال حماا، تقببم أاا البنوك الأابارة وأألل العائا والمأاطرة ،الأار الأابارة

،2001،ص 81.

(20) ا.عبا المنعم مأا الطبب ، السباسا الأمولببة واورها فب الأابارة الاقأاصابة ، مرأع

سابق ، ص18-22.